



الإسكوا

بيت الأمم المتحدة. مساحة رياض الصلح

صوبہ: ASVS-11 پیرہٹ: لکھنؤ

هاتف: ۹۱۱-۱-۹۸۱۲۰۱ فاكس: ۹۱۱-۱-۹۸۱۲۱۰

www.escwa.un.org

Printed in UW-ESCHER, Beirut

Copyright © LBN-ESCWA 2008

E/ESCWA/SDC/2008/Technical paper.1

08-0281, October 2008

المراصد الاجتماعية



الإسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



المراصد الاجتماعية



الإسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقدمة

تبين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفوارق في مستويات المعيشة بين المواطنين. وتزوّد صانعي السياسات والمتخصصين بالأدوات اللازمة لتقييم مجالات التنمية التي تتطلب مزيداً من الاهتمام والعمل. وبالتالي تخصيص الموارد على نحو أفضل واتخاذ مبادرات ناجحة على مستوى السياسة العامة.^١ فالسياسة الاجتماعية الفعالة والمنصفة تعتمد على توفر البيانات والمعلومات الموثوقة، وعلى الرصد المستمر لهذه المؤشرات. ومن غير توفر البيانات الموثوقة يتعذر قياس الفوارق الاجتماعية وفهم احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أثر السياسات التي تنتهجها الحكومة. كما أنّ المؤشرات والمقاييس المتباينة تعوق تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير تقارير التنمية البشرية العربية إلى أنّ تقلص الفوارق الاجتماعية في المنطقة يتطلب "تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية".^٢ وينبغي تحديداً تحليل الترابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير التغييرات الاقتصادية على حياة الفئات الضعيفة بهدف تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في وضع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية في بلدان المنطقة. كما إن معرفة مختلف فئات المجتمع يمكن أن تساعد الحكومات على صياغة سياسات أكثر شمولاً وإنصافاً. ومن هنا ضرورة إنشاء كيان مستقل لهذه الغاية كالمركز الاجتماعي.

وتعمل المراكز الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الحكومة، وتقوم بجمع المعلومات والبيانات الضرورية لتحسين تحليل السياسة الاجتماعية وصياغتها.

ويبحث عدد من البلدان في منطقة الإسكوا في إنشاء مراكز اجتماعية تتولى رصد السياسة الاجتماعية وتحليلها، وتشارك في صنع القرارات وتشرف على البرامج الاجتماعية والسياسة العامة. ويمكن أن يختلف تصميم هيكل المركز الاجتماعي والصلاحيات المستندة إليه باختلاف السياق والبلد والمنطقة. ويجب أن يكون تأثير المراكز الاجتماعية، وتحويلها وتنظيمها، وحيادها، وعضويتها ووصولها إلى البيانات والمعلومات موضوع دراسة دقيقة.

^١ الإسكوا، "تقرير التنمية الاجتماعية: إجماع الإقصاف على التنمية السميعة"، العدد الأول.

^٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو إقامة مجتمع للعرفة (٢٠٠٣) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (٢٠٠٤).

المراصد الاجتماعية

لا يوجد نموذج موحد متفق عليه للمرصد الاجتماعي. وقد أنشأت معظم البلدان أنواعاً شتى من المؤسسات التي تجهز بيانات مفصلة وتجري تحليلات حول مواضيع ومسائل محددة. ففي العقود القليلة الماضية مثلاً، أنشئت شبكات تضم نقابات عمالية ومنظمات محلية ووكالات متعددة الأطراف وهيئات حكومية وجامعات بهدف وصف وتحليل أثر السياسات الوطنية والدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.³ ومن أكثر المواضيع التي تتناولها المراصد الاجتماعية، ما يتعلق بالصحة والعمل والعمالة والسكن والسكان والفقر والدمج وتوزيع الدخل.

وتساعد المراصد الاجتماعية الحكومات على رصد تأثير السياسات العامة والتنمية الاقتصادية لضمان خلوها من أي تمييز ضد فئات محددة، ويمكنها كذلك أن تدقق في الأضرار والتباينات التي يحتمل أن تخلقها السياسات العامة، وأن تساعد الحكومات في وضع سياسات وبرامج جديدة تعزز الإنصاف الاجتماعي.

والمراصد الاجتماعية هي أدوات مؤسسية حيوية لتوجيه السياسات وتحديد الاتجاهات وتقييم تأثير البرامج واستباق حالات التوتر أو التغيير المحتملة، ويمكن أن تكون هذه المراصد هيئات مستقلة أو شبه حكومية تنشئها الحكومات في معظم الحالات وهي تخضع لإطار موضوعي واضح وتركز في عملها على ما يلي:

- جمع البيانات المتعلقة بالفقر والفضايا الاجتماعية الأخرى وتحليلها ونشرها؛
- إجراء مسح وأبحاث وغيرها من أنواع التقييم، أو تفويض أطراف أخرى للقيام بها؛
- اكتساب المعرفة وبناء القدرات واعتماد النهج المرتكز على الأدلة في مجال السياسة الاجتماعية؛
- تعميم المعلومات على الناس لتشجيع المواطنين على المشاركة؛
- رصد أثر القوانين والأنظمة وتقديم الآراء بشأنها؛
- تبسيط سبل الاتصال بسائر المنظمات التي تعمل في الإطار نفسه في البلد وتشجيع التشبيك والشراكة. فهذا الاتصال هو عنصر هام من عناصر عمل المراصد الاجتماعية.

يستند دليل المعلومات هذا إلى تجارب مجموعة من المؤسسات في تصميم المراصد الاجتماعية وإنشائها. ويهدف، من خلال استعراض نماذج مختلفة، إلى توضيح فوائد المراصد الاجتماعية وتشجيع إنشائها في منطقة الإسكوا لتكون أداة من الأدوات العملية للسياسة الاجتماعية.

“هدفنا وضع نتائج الأبحاث في متناول الجميع”

برياني فرناندو الرصد المديلاتكي



بيانات عن مرصد اجتماعية مختارة للمقارنة



فرنسا

الاسم

المرصد الوطني للفقر والإقصاء الاجتماعي

نُحة عامة

أنشئ بموجب قانون في عام ١٩٩٨ استجابة لطلبات من منظمات فرنسية غير حكومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس المعلومات الإحصائية.

الأهداف والغايات

- جمع وتحليل ونشر المعلومات والبيانات عن قضايا الفقر والتهمة والإقصاء الاجتماعي؛
- التكليف بإجراء المسوح والأبحاث وعمليات التقييم؛
- المساهمة في بناء المعرفة وأنظمة المعلومات في المجالات التي لم تخضع للدراسة بشكل واف؛
- إعداد تقرير سنوي عن الأنشطة ونشره.

العضوية

- اثنان وعشرون عضواً موزعين على النحو التالي:
- سبعة أعضاء منتدبين من كافة الوزارات المعنية والمؤسسات العامة الخاصة بالأبحاث؛
- أربعة عشر خبيراً بما في ذلك أكاديميون وباحثون؛
- رئيس المرصد.



التمويل

الحكومة

سير الفصل

- المرصد الوطني للفقر والإقصاء الاجتماعي لا يجري دراسات بل يوفر منتدى لمناقشة وإدارة الدراسات عن الفقر والإقصاء الاجتماعي؛
- يقوم بجمع المعلومات وإجراء الأبحاث؛
- يعمل مع المجلس الوطني العالي بسياسات مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي لتمكين الحكومة من تسهيل الأبحاث وتقديم المشورة بشأن سياسات الحكومة المتعلقة بالإقصاء الاجتماعي؛
- لدى المرصد مجموعات عمل ما بين الدورات للتحقيق في القضايا المطروحة. ولجان لوجيستية لتابعة التقدم المحرز في الدراسات والمسوح.

النواتج والتأثير

- تقارير سنوية مهمة تتضمن تقريباً الفقر والإقصاء الاجتماعي وتقدم مقترحات بشأن مجالات العمل والبحث. على سبيل المثال، حدد تقرير 2005-2006 خطوات لتعزيز مؤشرات وقياس الفقر والإقصاء الاجتماعي.



سري لانكا

الاسم

مركز تحليل السياسات

محة عامة

أنشأته وحدة رصد تأثير الفقر في أيار/مايو ٢٠٠١ ليكون منظمة مستقلة عملاً فراعاً مؤسسها في مجال الأبحاث والتحليلات التي تركز على الفقر وخصوصاً على تفهيم تأثير الفقر.

الأهداف والغايات

- توفير تحليل مستقل عن أسباب وميزات وتأثير الفقر:
- تبادل المعرفة والخبرة مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية على الصعيدين المحلي والدولي؛
- المساعدة في الحوار حول السياسات والدعوة إلى وضع سياسات موجهة نحو الحد من الفقر على كافة مستويات صنع القرار؛
- التأثير في الخطاب الإجمالي العام وإظهار القضايا ذات التأثير الشامل
- العمل كمحور إقليمي للتعليم وتبادل المعرفة عن الفقر والتنمية.

العضوية

خمسة عشر عضواً:

- بمسك الأعضاء الخمسة عشر المسجلون بملكية المنظمة ويعملون كهيئة دائمة مؤلفة من باحثين وأكاديميين وأصحاب مهنة وخبراء في التنمية؛
- ينتخب الأعضاء المسجلون مجلس إدارة مؤلفاً من ثمانية أعضاء كل سنتين. ويمثل المجلس الهيئة الحاكمة للمنظمة والتي تمثل القطاع العام ووكالات التنمية الدولية، وخبراء مستقلين.



التمويل

خدمات مقدمة لقاء رسوم ومدافعيل الرعاية والمدافعيل المولدة ذاتياً

سير العمل

- مركز خليل السياسات يقدم أربعة أنواع مختلفة من الخدمات المهنية. وهي: البحوث التطبيقية، والخدمات الاستشارية، والتدريب، والحوار وتبادل الخبرات،
- يعمل وفق شروط تجارية بتقديم خدمات البحث والاستشارة حول قضايا الفقر لقاء رسوم،
- يوفر التدريب التقني في مجال تقييم ورصد الفقر لأخصائيين محليين على الصعيد المجتمعي،
- يجتمع مجلس إدارته كل ثلاثة أشهر للإشراف على أداء المركز وتوجيهه واستعراضه.

النواحي والتأثير

- تقارير سنوية،
- قاعدة بيانات عن الفقر بمثابة محور مركزي للمعلومات عن الفقر في سري لانكا، منشورات وتقارير عن قضايا متعلقة بالفقر، تنجم التحليلات المستخدمة في التقارير إما عن بيانات ثانوية أو عن بيانات أولية.

قام مركز خليل السياسات مؤخراً بنشر تقرير أساسي عن عمال مزارع الشاي الذين يعتبرون مجموعة مهمشة في سري لانكا. وقد أدرجت النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في التقرير ضمن خطة العمل الوطنية التي وضعتها الحكومة بشأن مزارع الشاي.



موزمبيق^٤

الاسم

مركز الفقر

نحة عامة

أنشأته الحكومة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ليكون وسيلة في متناول الحكومة وشركائها الدوليين لمراقبة تنفيذ خطة العمل للحد من الفقر المطلق والعمليات الرصد والتقييم والاستشارة.

الأهداف والغايات

- تقييم ورصد تنفيذ خطة العمل للحد من الفقر المطلق؛
- تعزيز مشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية في العملية المتعلقة بورقة استراتيجية الحد من الفقر وفي النقاشات حول الحكم والحد من الفقر.

العضوية

- سئون عضواً مؤلفين من: أربعة وعشرين عضواً مختارين من الهيئات الحكومية والوزارات. بما في ذلك وزارات الصحة، والتربية، والزراعة، وإدارة الدولة، والعدل، والبنك المركزي، والمؤسسة الوطنية للإحصاءات، ووزارة التخطيط والمالية التي لها موقع خاص في الأمانة التقنية لمركز الفقر؛
- ستة وثلاثون عضواً من المجتمع المدني، والمجالين الأكاديمي والنقابي، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية الدوليين.



التمويل

صالحون دوليون

سير العمل

- مرصد الفقر يجمع ويحلل البيانات والدراسات والاجتماعات والمجلات الدراسية ونوئيق الممارسات الفضلى ونشرها
- يقدم توجيهات عامة ومشورة تقنية للحكومة والبرلمان
- يتعاون مع الأعضاء الحكوميين وغير الحكوميين في دعمهم لخطّة العمل للحد من الفقر المطلق
- يقدّم على الهيئات الحكومية المعنية مجالات جديدة للأبحاث
- أفهم مرصد الفقر أساساً على سعيد وطني وأيضاً على سعيد الأقاليم بحيث يجري رصد وتقليل البيانات على المستوى المحلي وتنظيم المنتديات والجلسات العامة على المستوى الإقليمي.

التواخج والتأثير

- تقرير سنوي عن الفقر
- جمعت البيانات لأول تقرير عن الفقر على مستوى الشائعات والأقاليم وعلى المستوى الوطني حيث أجريت مقابلات مع أكثر من 1٠ آلاف شخص.



أوروبا

الاسم

المركز الأوروبي للديمقراطية والتوضيح الاجتماعي

محة عامة

أنشئ في عام ٢٠٠٥ ليكون واحداً من المراكز الممولة والدعومة من الاتحاد الأوروبي ومخصصاً لمركز القضايا الاجتماعية في أوروبا. يقع مقره في المديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص التابعة للمفوضية الأوروبية.

الأهداف والغايات

- جمع المعلومات من أربع شبكات خبراء تعمل في مجالات الديمقراطية. والدمج الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي. والصحة.
- استخدام المعلومات المجمعة لدعم النقاشات حول السياسة الاجتماعية بالمعلومات وتوفير مدخل تحليلي للتقارير التي تعدها المفوضية.

العضوية

- تضم أربع شبكات متعددة الاختصاصات من الخبراء المستقلين. وهي:
- المؤسسة الديمقراطية المتعددة التخصصات في هولندا؛
- شبكة الدمج الاجتماعي وتوزيع الدخل؛
- شبكة الأبحاث حول رأس المال الاجتماعي
- الشبكة المعنية بالتوضيح الصحي وظروف المعيشة.



التمويل

الاتحاد الأوروبي

سير العمل

- يجري الرصد عمليات الرصد والتحليل من خلال أربع شبكات خبراء تنسيق فيما بينها إحدى المؤسسات الأكاديمية القائمة ولا داعي لإنشاء مؤسسة منفصلة،
- يساعد الرصد من خلال عمل شبكات الفوضية الأوروبية في مهمة تقديم التقارير عن الوضع الاجتماعي في البلدان الأعضاء بتوفير المعلومات للنقاش حول السياسة الاجتماعية والدخلات التحليلية لإعداد التقارير،
- يجتمع خبراء الرصد وخبراء آخرون مدعوون مرة في السنة لمناقشة ما توصلوا إليه من نتائج.

النواحي والثاني

- تقارير رصد سنوية عن المواضيع الأربعة الديمغرافيا والدمج الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي والصحة،
- مدونات بحثية وخلاصات قصيرة لفحواها محددة تتصل بالسياسات.

مسائل تعني منطقة الإسكوا

يتبين من استعراض جُارب المرصد الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم أنه من المستحسن النظر في عدد من الأسئلة قبل المباشرة في إنشاء هياكل مماثلة. فالرد على بعض من هذه الأسئلة يمكن أن يوضح أهداف المرصد الاجتماعي وهيكله ووظائفه وبالتالي أثره.

مرصد حكومية أو مستقلة؟

- يمكن أن تكون المراصد هيئات حكومية أو منظمات مستقلة أو مزيجاً من الاثنين. فما من نموذج واضح لاستقلالية المرصد الاجتماعية. ولكن بعضها على ما يبدو يتمتع بمرونة تخوله وضع برنامج عمله وتقديم توصيات مستقلة بشأن السياسات العامة إلى الحكومات.
- في ألمانيا وفرنسا، أنشئ المرصد الاجتماعي بموجب قانون، وتتولى رئاسته الوزارة المعنية ويضم أعضاء منها.
- في سري لانكا، أنشئ المرصد كمنظمة مستقلة تقدم خدمات فنية حول قضايا الفقر، وهو مسجل كمنظمة لا تتوخى الربح.
- في ألمانيا، يعمل المرصد وفق هيكل هرمي صغير يخضع للمساءلة لدى إحدى الوزارات.
- المرصد الأوروبي يضم شبكة أكثر مرونة من الباحثين الذين يرصدون القضايا الاجتماعية في أوروبا من خلال أربع هيئات مستقلة للأبحاث.



- ما هي فوائد المراصد الحكومية أو قيودها مقارنة بالمراصد المستقلة؟
- هل يجب أن يكون المرصد تابعاً لوزارة محددة؟
- ما هي الجهة التي يجب أن يكون المرصد مسؤولاً تجاهها أو تابعاً لها؟
- ما هي مراكز الأبحاث أو القدرات المعرفية المتوفرة التي يمكن أن تتعاون فيما بينها لإطلاق مرصد؟
- إلى أي مدى تسهّل استقلالية المرصد حصوله على البيانات والمعلومات أو تعوق ذلك؟
- ما هي الآليات المؤسسية التي يمكن وضعها لتحديد ولاية المرصد والالتزام بها؟

التمويل

حصلت معظم المراكز المستعرضة على تمويل من الحكومات المركزية أو على دعم من الجهات المانحة.

- في ألمانيا وفرنسا تمّول الحكومة وحدها المرصد.
- في موزامبيق تؤدي جهات دولية مانحة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دوراً تشجيعياً في إنشاء مرصد الفقر من خلال توفير الدعم المؤسسي والتمويل.
- في سريلانكا يشكل المرصد نموذجاً فريداً، فهو يضم صندوقاً إئتمانياً، ويتسم عمله بطابع جاري إذ يقدم أبحاثاً وخدمات استشارية مقابل أتعاب ويحصل على مساعدة لإجراء البحوث وتنظيم أنشطة أخرى.



- إلى أي مدى يجب أن يعتمد المرصد على تمويل الحكومة أو الجهات المانحة؟
- كيف يؤثر مصدر التمويل على استدامة المرصد وحياده؟
- هل يمكن تحقيق الاستدامة المالية للمرصد؟ ما هي العناصر التي تضمن استدامة المرصد المالية؟

العضوية

تسعى معظم المرصد إلى توفير منتدى لنبادل المعرفة، ومن الوسائل التي تعتمد عليها لتحقيق هذا الهدف إفساح المجال لتمثيل متنوع.

- في موزامبيق يسعى مرصد الفقر إلى تعزيز مشاركة المواطنين وتحقيق المساواة الاجتماعية. ففريقه الاستشاري يضمّ ممثلين عن القطاع الحكومي بنسبة ٤٠ في المائة، وعن المجتمع المدني والنقابات العمالية والقطاع الخاص بنسبة ٦٠ في المائة. ويشكل الأعضاء العشرون الذين يمثلون المجتمع المدني في المجلس الاستشاري مجموعة تعرف بمجموعة العشرين وتمثل مصالح المواطنين والفئات المحلية.
- في ألمانيا المرصد مؤسسة تابعة للقطاع العام. ويتولى رئاسة الهيئة الاستشارية المركزية فيه ممثل عن الوزارة، وهي تضمّ ممثلين عن هيئات رئيسية تابعة للقطاع العام وبلديات محلية.
- في فرنسا تتألف عضوية المرصد بمعظمها من ممثلين عن مؤسسات رسمية وخبراء.



- هل يجب أن تنحصر عضوية المرصد بممثلين عن القطاع الحكومي كما هي الحال في ألمانيا، أو أن تضمّ ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المتحة وغيرها من الجهات الفاعلة؟
- ما هي الجهة التي يجب أن تتولى إدارة المرصد ورئاسته؟
- ما هي الآليات والإجراءات المؤسسية اللازمة لتنظيم عمل المرصد وعضويته وإدارته؟
- ما هي الخبرات والمهارات التي يستحسن أن تتوفر في أعضاء المرصد؟



سير العمل

نعمل جميع المراسد في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمجال معين من مجالات الاهتمام. ومع أن البحث هو مجال رئيسي من مجالات عمل معظم المراسد. فالبعض منها يركز على تبادل المعلومات ويكلف جهات أخرى بإجراء دراسات يقوم المجلس لاحقاً بمراجعتها.

■ نعمل مراسد عديدة عن كثب مع الهيئات الحكومية والأجهزة الإحصائية ومؤسسات الأبحاث بهدف الحصول على البيانات. ففي فرنسا، لا يجري المرصد نفسه أي دراسات بل هو بمثابة منتدى لمناقشة الأولويات وتوجيه الدراسات التي يكلف جهات أخرى بإجرائها.

■ نجمع بعض المراسد البيانات والمعلومات من خلال تكليف جهات أخرى بإجراء مسح وأبحاث حول مشاريع معينة. ففي حالة المرصد الاجتماعي الأفريقي، تهدف الأبحاث إلى الدعوة لتغيير أنظمة العمل في الشركات المتعددة الجنسيات. وفي سري لانكا، عمل المرصد على تطوير قدرته على تقديم الخدمات البحثية والاستشارية في مجال المشاريع المتعلقة بالفقر.

■ نعمل بعض المراسد على الدعوة لسياسات معينة وتعريف شريحة كبيرة من الناس بها. ففي سري لانكا، يشكل تبادل المعارف مع الجهات الفاعلة في المجال الإنمائي وتوفير محور محلي وإقليمي للتعليم وتبادل المعرفة هدفين من الأهداف الخمسة للمرصد.

■ نعمل بعض المراسد على بناء القدرات والشراكات والشبكات. كما هي الحال في المرصد الإقليمي في أفريقيا.

■ تصدر المراسد تقارير وتوصيات تهدف إلى التأثير على سياسات الحكومة وتوجيهها.

■ إلى أي مدى يجب أن تكون ولاية المرصد محددة أو واسعة الصلاحيات؟

■ إلى أي مدى يجب بناء قدرة المرصد على إجراء الدراسات بنفسه؟ ما هي حسنات وسننات تكليف جهات أخرى بإجراء الدراسات والاكتفاء بتوجيهها؟

■ هل يجب أن يكون المرصد شبكة تضم خبراء ومتخصصين في مشاريع محددة؟

■ هل يجب أن يكون الدور الرئيسي للمرصد هو جمع البيانات وتحليلها؟

■ ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المرصد في بناء الشبكات والشراكات والنوعية وبناء القدرات؟

■ هل يجب أن يعمل المرصد على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية؟

■ ما هي الإمكانيات المتاحة للمرصد والتحديات التي يواجهها في رصد السياسات وتأثيرها؟

موضوع التركيز

- يختلف موضوع التركيز والعمل باختلاف طبيعة المرصد ومهامه ووفقاً للأولويات الوطنية والإقليمية.
- في موزامبيق يُعنى المرصد بالآجهاات العامة على صعيد مكافحة الفقر وحقبق الأهداف الإيمائية للألفية وحقبق التنمية البشرية.
- في فرنسا يُعنى المرصد الوطني بقضايا الفقر وتدني مستويات المعيشة والإقصاء الاجتماعي.
- في المرصد الأفريقي يجري التركيز على قضايا العمل ومساءلة الشركات.
- في المرصد الإقليمي الأوروبي يجري التركيز على قضايا كمثل المتعلقة بالسكان المنخفضة الكلفة. والرعاية الصحية. وكذلك قضايا الديمقراطية والسكان والدمج الاجتماعي في إطار التكامل الأوروبي.

- هل يجب أن يُعنى المرصد بقضايا السياسة الاجتماعية ككل من خلال التدقيق في المحتوى الاجتماعي لجميع السياسات الاقتصادية والعامة؟
- هل يجب أن يحدد المرصد القضايا ذات الأولوية في بلد أو منطقة ما وأن يحصر عمله بها؟
- إلى أي مدى يمكن أن يدخل المرصد في مجالات اهتمام بحثية جديدة ويطرح على صائعي السياسات مجالات اهتمام جديدة؟



النتائج والآثار

تصدر معظم المراكز تقارير سنوية تنضم خلباً عاماً لجلالات العمل التي تناولها المرصد.

مرصد الفقر "أداة هامة لإعداد تقييم مستقل للجهود التي تبذلها الحكومات والجهات المانحة لمكافحة الفقر وحالات انعدام المساواة والتباينات الإقليمية". وهو "أداة للمساءلة تضمن الأخذ بأراء المجتمع المدني [...] والقطاع الخاص لدى صنع القرارات الحكومية المتعلقة بمكافحة الفقر". تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقييم البرامج

- في موزامبيق أصبح التقرير السنوي عن الفقر مطبوعة رئيسية يستند إليها المجتمع المدني في عمله.
- في فرنسا يعد المرصد تقريراً عاماً سنوياً يعرض على الحكومة ومجلس النواب. ويتضمن التقرير تشبيهاً عن الفقر والإقصاء الاجتماعي في البلد وتوصيات بشأن الأنشطة والأبحاث. إلى جانب التقارير السنوية. تصدر المراكز أنواعاً مختلفة من المطبوعات.
- في سري لانكا يصدر المرصد دراسات وأوراقاً ومقالات. ويعمل حالياً على إنشاء قاعدة بيانات حول مؤشرات الفقر وإتاحتها عبر موقعه على شبكة الإنترنت. والدليل على نجاح المرصد هو تمكنه من تكوين منظمة قادرة على الاستمرار من الناحيتين المؤسسية والمالية. ومن تقديم خدمات استشارية جيدة حظي بتقدير متزايد على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- في ألمانيا يصدر المرصد تقارير وأوراق عمل ومقالات علمية كما يصدر نشرة مرتين في السنة.

- ما هي النتائج والإصدارات التي يتوقع أن تكون ذات فائدة وفعالية؟
- هل يجب أن يصدر المرصد تقريراً واحداً في السنة أو أكثر؟
- من هي الجهة التي يجب أن تعنى بإصدار التقارير؟ هل يعدّها العاملون في المرصد. أو يكلف مستشارون مستقلون بإعدادها؟
- ما هو الدور الذي تؤديه هذه الإصدارات في التأثير على صنع القرارات وتوجيهها؟ هل تستعمل هذه الإصدارات أدوات للدعوة أو مصادر للبيانات أو مواد مرجعية؟
- ما هي الآليات التي تنظم عرض هذه الإصدارات على صانعي السياسات؟
- هل تغطي جميع الإصدارات والتقارير؟
- من هم القراء الرئيسيون الذين توجه إليهم هذه الإصدارات؟
- ما هي طبيعة المنتدى أو مجال النقاش الذي يستطوع أو ينبغي أن يوفره المرصد؟

الخطوات المقترحة لإنشاء مرصد

- تشكيل مجموعة توجيهية وطنية تعمل على تحديد الإجراءات اللازمة لتصميم المرصد.
- إجراء مشاورات (اجتماعات، حلقات دراسية، ورشات عمل) بين صانعي السياسات والسلطات المحلية والجمعيات المهنية ومثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تهدف إلى ما يلي:
 - تنظيم لقاءات لصانعي السياسات والمهنيين والمجتمع المدني؛
 - تحديد الأولويات على الصعيد الوطني والقضايا على صعيد السياسات الوطنية بهدف الاتفاق على مجال محدد يركز عليه المرصد في نشاطه؛
 - البحث في الأسئلة المطروحة في مجموعة المواد الإعلامية إضافة إلى النظر في قضايا أخرى.
- تقييم القدرات التي تملكها الهيئات الوطنية أو المؤسسات القائمة الأخرى بما فيها الدوائر التابعة للجامعات، أو المنظمات غير الحكومية أو الوحدات التابعة لوزارات التخطيط، التي يمكن تحويلها إلى مرصد أو التي تستطيع أن تعمل على إنشاء مرصد وتشغيله.



يمكن الحصول على معلومات إضافية عن المراسد الاجتماعية
على المواقع التالية:

على الصعيد الإقليمي

أوروبا

European Social Housing Observatory
<http://www.cecodhas.org/content/view/73/114/>

European Observatory on Health Systems and Policies
<http://www.euro.who.int/observatory>

European Employment Observatory (EEO)
<http://www.eu-employment-observatory.net/>

AER Observatory on Migrant Women (AEROMW)
<http://www.aer.eu/main-issues/equal-opportunities/observatory-on-migrant-women-omw.html>

أفريقيا

Social Observatory Project
<http://www.alrn.org/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=253>

أمريكا اللاتينية

The Observatório Social da América Latina (OSAL)
<http://osal.clacso.org/espanol/html/primera.html>
<http://www.clacso.org.ar/difusion/secciones/osal/>

على صعيد البلدان

ألمانيا

Germany's Observatory for the Development of Social Services in Europe
http://www.soziale-dienste-in-europa.de/Frameset/lxMainFrameset1b96_engl.html

الأرجنتين

Observatório Social
<http://www.observatoriosocial.com.ar/>

بنين

Social Change Observatory
<http://www.undp.org/povertyreport/countryprofiles/benin1.html>

سكوتلندا

Scottish Public Health Observatory (ScotPHO)
<http://www.scotpho.org.uk/>